

المملكة العربية السعودية بين اشكالية النظام التقليدي ودعم التغير الشعبي

د. فايق حسن الشجيري

المقدمة

تحظى الازدواجية التي تبديها الانظمة التقليدية حيال حركات التغير التي اجتاحت الساحة العربية بأهمية كبيرة لدى العديد من المعنيين بالشؤون الدولية، لا بسبب الثقل التغييري السياسي الذي اجتاحت المنطقة العربية (الذي كونته عدت محددات سياسية، دينية، اجتماعية، واقتصادية) عمليات التغير هذه التي اجتاحت المنطقة، غيرت من مواقف العديد من الدول حيال القضايا الاساسية وبرزها شرعية الانظمة الحاكمة وشرعية اساليب الحكم، واساليب الوصول الى السلطة. اذ حملت حركات التحرر الليبرالي التي قادت الهياج الشعبي لتغير انظمة الحكم معها منهاجاً جديداً للحكم قائم على اساس: الشرعية التي يمنحها المحكوم، وليست الشرعية التي ينتزعها الحاكم عبر الانقلاب و/او استلام السلطة عن طريق الوراثة. وهنا تبرز اشكالية البحث الاساسية المتمثلة بالدعم الذي تقدمه الانظمة التسلطية وذات الطابع التقليدي الذي يستمد اسس شرعيته من القواعد القديمة التي قامت الاحتجاجات الشعبية بالخروج لتغييرها. فما هي الدوافع وراء الدعم الذي تقدمه الانظمة التقليدية لدعم حركات التغير في دول تعد انظمتها حليفة لها مثل موقف العربية السعودية من تغير النظام في مصر.

لذا ولأغراض التوضيح لهذه المواقف التي تحمل إشكالية البحث سوف نختار النموذج السعودي لغرض بيان الدوافع والمبررات وراء هذا الدعم. واختيارنا للعربية للسعودية ينبع من أهميتها السياسية والاقتصادية والدينية وتالياً لدورها في معظم القضايا الرئيسية التي تهم المنطقة العربية، وعلى نحو يجعل بصماتها واضحة في تلك الأحداث والقضايا.

تحليل موقف المملكة العربية السعودية من التغيرات السياسية

تمثل التغيرات التي اجتاحت الدول العربية تحولات كبرى في التاريخ العربي المعاصر، لأنها تسطر مرحلة جديدة، بدأت بالتشكل منذ عزل نظام زين العابدين بن علي في تونس، وما زالت رياحها تجتاح معظم البلدان العربية. وراح النظام في المملكة العربية السعودية يراقب بقلق وحذر التداعيات التي يمكن أن تنتجها عمليات التغير التي عصفت بالعديد من الأنظمة العربية على مصالحه ودورها الريادي في المنطقة، فضلاً عن استمراريتها كنظام ملكي تقليدي يعد الأقدم في المنطقة العربية. وقد أثار الموقف السعودي الداعي إلى دعم عمليات التغير في المنطقة العربية، واستبدال الأنظمة التقليدية بأخرى (منتخبة) أثار استغراب الباحثين^١. كون الموقف يخرج من ملكة تقليدية تحت شعارات طوباوية غالباً ما رفعتها الأنظمة العربية وفي مقدمتها الأنظمة المخلوعة في تونس مصر، وليبيا "نصرة المستضعفين" و"معارضة الاستكبار"، والذي حاولت تسويقه في تعامله مع الاحتجاجات التي شهدتها البلدان العربية، وهنا تبرز أهمية تحليل الموقف السعودي حيال عمليات التغير وبيان الأسباب التي تدفع بملكية تقليدية لدعم دعوات ليبرالية محاولين الإجابة على تساؤل أساس وهو: هل ان هذه المتغيرات التي حملتها الحركات الاحتجاجية العربية أثارة قلق النظام السعودي لكونه يخشى امتداد تأثيرها نحو الداخل السعودي؟ و

تتخوف المملكة من أن تشمل هذه المتغيرات والتطورات دول الخليج العربي وهذا ما تراقبه بحذر وتحاول قمعه في البحرين.^٢ كما أن وصول أحزاب الإسلام السياسي إلى الحكم في الدول التي أسقطت أنظمتها السياسية لا يصب في مصلحة الدور السعودي بسبب الاختلاف العقائدي مع بعض هذه الأحزاب خاصة الإخوان المسلمين.

وان كان التعامل مع الإخوان المسلمون في احيان كثيرة افضل من التعامل مع انظمة تمتلك علاقات استراتيجية مع دول الخليج مثل العلاقات السورية - الإيرانية تساهم المملكة العربية. هذا فضلاً عن محدد اساس تواجه المملكة في تحديد مواقفها حيال التغيرات في الدول العربية وهو الالتزامات التي تترتب على الدولة الكبيرة. فالعربية السعودية تمتلك حصة كبيرة تساوي حصة الصين في ميزانية الأمم المتحدة، من غير أن يشغل أي مواطن سعودي مركزاً قيادياً في الأمم المتحدة. والمملكة بين الدول العشر الأولى من حيث المساهمة في ميزانية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولا وجود لأي سعودي بين كبار الموظفين في المؤسستين. السبب ليس في غياب الكفاءات السعودية، بل هو في جوهر السياسة الخارجية السعودية، في اتباع (دبلوماسية أمين الصندوق)، الدبلوماسية التي لم تحقق برأي الخبراء أي نجاح طوال عقود.^٣

فالمنتبع لمسار تطور المواقف السعودية تجاه عمليات التغير التي اجتاحت المنطقة العربية المنطقة العربية يجد أنها لم تمثل انقطاعاً عن مواقفها السابقة وانها تصب في نفس المسار التقليدي للمملكة العربية السعودية (المحافظة على الاجماع الخليجي واحتواء المنا فس). وان ما شهدته من تغير هو امتدادا نوعياً لها :إلا إن المتغيرات التي طرأت على البيئتين الداخلية والخارجية منها في سنوات العقد الاول من القرن الحادي والعشرين حتمت على المملكة العربية

السعودية التكيف مع تلك المتغيرات والاستجابة لها فقد خرجت المملكة بعد احتلال العراق ومركزها الإقليمي قد ازداد قوة، فالتهديد العسكري الذي كان يمثلته النظام الراديكالي العراقي زال ولمدة طويلة في المدى الآتي والمتوسط، والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الغربية قد ضمن لها الأمن والاستقرار. والرؤية المحافظة التي تمثلها السعودية في إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي أصبحت هي السائدة في المنطقة العربية. مع ذلك فقد حملت تلك المقومات بدورها مصادر تهديد أخرى، فالحماية الأمريكية للسعودية كان لها ثمنها في الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة التي واجهتها السعودية بعد حرب الخليج الثانية مباشرة وتحديداً في الأعوام (١٩٩٥، ١٩٩٤، ١٩٩٣)؛ إلى جانب تقليص شرعية النظام وتساعد حدة المعارضة الإسلامية التي تبلورت في مظاهر عنف ضد القوات الأمريكية في السعودية وحتى مجلس التعاون الخليجي الذي كان يرمز إلى الهيمنة السعودية على منطقة الخليج، قد شهد انشاقات بين أعضائه بسبب رغبة بعض دوله مثل قطر وعمان في الخروج من الوصاية السعودية. فضلاً عن بروز إيران كمنافس إقليمي، خاصة بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ ليس في منطقة الخليج العربي فحسب بل في المنطقة العربية فهي تمتلك من مقومات القوة الشاملة م يمكن لها أن تتأوى وبفاعلية الدور السعودي إقليمياً مما ضاعف من أهمية هذا الدور بالنسبة للمملكة العربية السعودية.

الدبلوماسية السعودية اتصفت دوماً بأنها رخوة، وكانت تكتفي بـ (التهذئة دون الحل)، ساعدت الفلسطينيين مالياً دوماً، لكنها لم تحرك ساكناً أثناء الهجوم الصهيوني على غزة. وغاب دورها نهائياً في نصرة المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان منذ عام ١٩٨٢ وحتى عام

٢٠٠٠. وفي عام ٢٠٠٦ ظهر موقفها مبررا للعدوان الاسرائيلي معاديا للمقاومة. وحتى مواقف (الدعم) التي قدمتها الى التغيرات التي شهدتها الساحة العربية كانت مواكبة للدور القطري اكثر منها مبادرة ولتحافظ السعودية على الاجماع الخليجي الذي طالما حرصت عليه، وطالما ارادة قطر الخروج منه. بين قطر والعربية خلاف غير معن على المستقبل السياسي الذي رسم معالمه مشروع (الشرق الاوسط الجديد)، وترعاه الدولتان عبر سياسة (الدعم) الذي تقدمانه لحركات التغير في الدول العربية ، فهما أي قطر والعربية السعودية تتفقان على ضرورة ازالة النخب الحاكمة واقامة انظمة سياسية على انقاض الانظمة السابقة وتختلفان على الدور الريادي وعلى حصة كل دولة من النفوذ الذي تمارسه في الانظمة المقامة حديثاً. ومما لاشك فيه ان الدولتين التان ترعيان الديمقراطية في بلاد غيرهما لافي بلديهما تجتمعان على راهان واحد هو (التيار الاسلامي) ، وعلى صعوده تتفقان بسخاء لكن لكل منهما تيار يدعمه فقطر تدعم الاخوان والسعودية تدعم التيار السلفي والدولتان تتنافسان على النفوذ في كل من (مصر ، ليبيا ، تونس) °. غير ان هذا التفاهم المؤقت بين الاخوان والتيار السلفي لن يدوم طويلاً بسبب هشاشته، وكذلك بسبب تناسي العربية السعودية ان مشروع (الشرق الاوسط الكبير) قائم على نظرية الدومينو التي بدأ باحتلال العراق ، ثم دعم التغير في تونس ومصر وليبيا واليمن. وهذه الحقيقة نلاحظ تجسدها في مطالب التغير في البحرين التي تدم السعودية نظامها الحاكم وهذه من مفارقات الدعم السعودي لعمليات التغير ، فضلاً عن مطالب الكويت بالتغير والمطالب الشعبية داخل المملكة العربية السعودية بتغير نظام الحكم ونمط ادارة البلاد واختيار الحاكم الذي سيجابه تحدي كبير يتمثل في اختيار الاصلح من ابناء عبد العزيز ال سعود الذين هزم الجيل الثالث

منهم ولازال الجيل الثاني يحكم.^٦ وهذا ما يدفعنا الى البحث وراء دوافع الدعم السعودي لعمليات التغير في البلدان العربية . حيث تنقسم الى دافع داخلية واخرى خارجية :

١- الدوافع الاقتصادية

من المتغيرات الدينامية التي تؤثر في الموقف السعودي هي الدوافع الاقتصادية اذ تعد من اهم محركات السياسة الخارجية لأية دولة في اعتماد سياستها الخارجية، وبما يتوافق مع النسق الثابت لأهداف الدولة العليا ذات الطابع الاستراتيجي، لذلك سعت المملكة إلى تطويع بنود هذا المتغير لدعم مواقفها السياسية فكما هو معروف تعتمد المملكة على الصناعات النفطية الاستخراجية والصناعات البتروكيمياوية فالمملكة تمتلك اكبر احتياطي نفطي في العالم إحصائيات عام ٢٠٠٤ (٢٦٢,٨٤ مليار برميل)^(٧) وبذلك تعد المملكة من اكبر دول العالم في احتياطي النفط ومنتجيه أيضا، فهي تمتلك اكثر من ربع الاحتياطي العالمي وأكثر من أربعة أضعاف احتياطي الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك تعد المملكة من اكبر منتجي النفط على مستوى دول "الأوبك"، أو على مستوى العالم حيث تصدر حوالي (٢٠%) من الإنتاج العالمي^(٨) . لذلك سعت المملكة العربية السعودية الى توظيف صادراتها خدمة لاهدافها السياسية، فهي من خلال دعمها لتيارات سياسية قريبة من البناء الفكري الحاكم في المملكة سوف تضمن التدفق النفطي وتعزز من دائرة الحلفاء وتقلل نطاق حركة المنافس الاكبر ايران اذا افترضنا ان التفاعلات السياسية لبناء العراق الديمقراطي ستأخذ اكثر من عقد زمني وهذا الامر سينطبق على كل الدول التي شهدت عمليات التغير ولكن بدرجات متفاوتة . الامر الذي سيضمن دور الزعامة للعربية السعودية ولكن الزعامة التي تتحقق عبر

دبلوماسية الاجماع التي تعتمدها المملكة ، لاعن طريق التفوق عبر بناء القدرة الذاتية.

٢- السكان

هناك متغيرين فرعيين يرتبطان بالمتغير السكاني وهما: حجم السكان والتركيب العمري للسكان، إذ يدخل هذان المتغيران في هرم قوة الدولة كعناصر فاعلة ومؤثرة^(٩).

وبتطبيق هذه المعايير المرتبطة بقياس قوة الدولة ودور المتغير السكاني فيها على المملكة العربية السعودية، نلاحظ إن المملكة حاولت بشكل دائم زيادة تعداد سكانها وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: لمواجهة متطلبات القوة التي تسعى إلى تحقيقها في بيئتها الإقليمية ومرد ذلك التنافس الحاصل على مع اشد منافسيها (ايران - مصر - العراق) إذ يمتلك كل من العراق ومصر وايران موارد بشرية تتناسب مع طموح هذه الدول السياسي، في حين إن المملكة رغم أنها تمثل عملاقاً بمواردها الاقتصادية وسعة حجمها، إلا إنها تعاني من نقص في حجم السكان.

ثانياً: لان السكان يشكلون عصب القوة البشرية اللازمة للحرب من جهة، ولإدارة أجهزة الإنتاج والعجلة الاقتصادية من جهة أخرى^(١٠).

من هنا اكتسب المتغير السكاني دوراً مهماً في تحديد مدى قوة الدولة وقدرتها على التأثير في سياسات الدول الأخرى، لكن هذا المتغير ينظر إليه في إطار السياق الاجتماعي والسياسي ضمن التكوين العام لهذا المتغير وهو العدد والتركيب السكاني، إذ شكل هذان المتغيران الفرعيان احد المنطلقات التي تبنى على أساسها القرارات السياسية الخارجية لأية دولة^(١١).

وببلغ عدد سكان المملكة وفقاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد^(١٢)

بـ(٢٢٥٢٩) لعام ٢٠٠٤، في حين إن مصلحة الإحصاءات العامة التابعة

لوزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية قدرت عدد السكان لعام ٢٠٠٤

بـ(٢٢,٦٧٣,٥٣٨)^(١٣).

ومن خلال البحث في مساحة السعودية البالغة حوالي (٢,٠٠٠,٠٠٠) كم^٢

ومقارنتها بعدد السكان، نجد إن السعودية تعاني من انخفاض حاد في كثافتها

السكانية، جانب آخر مهم وهو التركيب السكاني، فعلى الرغم من التجانس

الذي يتمتع به المجتمع السعودي حيث يشكل العرب المسلمون الذين ينتمون

للمذهب (الحنبلي) غالبية سكان المملكة، ولكن وجود أقلية شيعية في منطقة

الإحساء يجعل من المذهبية عنصر عدم استقرار في المجتمع السعودي، وتزداد

أهميتهم رغم ضآلة نسبتهم إلى المجموع العام من السكان نظراً لموقعهم في

منطقة المخزون النفطي السعودي (المنطقة الشرقية) ولاتقربهم الجغرافي من

إيران وقيام الأخيرة بتقديم المساعدات لهم بشكل مستمر^(١٤). بالإضافة إلى

تنامي مطالبهم المنادية بالمساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية مما يجعلهم

مصدر قلق مستمر للحكومة السعودية، وفي الوقت نفسه تؤدي دور الموجه

لصانع القرار السياسي الخارجي تجاه إيران، ومحاولات المملكة احتواء هذه

الأقلية عبر دعم المملكة لأنظمة سياسية موالية في المنطقة العربية يوجه دفة

الحكم فيها أحزاب سياسية ذات نهج فكري مشابه للنهج الحاكم في السعودية،

وهنا تجابه المملكة تحدي قطر الداعم للإخوان، وتنامي الوعي الشعبي

الداخلي المطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية.

٣- الامن

يعدمتغير الامن من أبرز المتغيرات المؤثرة في الحركة السياسية الخارجية لكافة الدول وهو يرتبط بالقدره العسكرية للدولة، فالدولة الضعيفة عسكرياً هي الدولة التي تنتفي عنها القدرة الذاتية على الدفاع عن كيانها، الأمر الذي يدفع بها الى البحث عن الحماية الخارجية والقبول بالنتائج المترتبة عن ذلك على حرية قرارها وهذا على العكس من الدول القوية عسكرياً التي تكون قادرة على فرض احترامها لغيرها حتى في حالة غياب الحضور المباشر لقوتها العسكرية^(١٥)، وفي المملكة العربية السعودية فقد شهدت القدرات العسكرية تطورات جذرية متلاحقة

على مدى العقود السابقة، عكست هذه التطورات إدراك الحكومة السعودية لطبيعة التهديدات والصراعات المسلحة التي مرت بها المنطقة، مما ترك آثاراً واضحة في اتجاهات بناء القوات المسلحة السعودية وروابطها العسكرية مع العالم الخارجي، ومن خلال هذه التطورات فإن الامن الذاتي للمملكة العربية السعودية منذ الثمانينات من القرن العشرين يركز على ثلاث ركائز رئيسة تتمثل في^(١٦):

- ١- بناء قواة مسلحة وطنية فاعلة.
 - ٢- الاحتفاظ بروابط دفاعية فاعلة مع الولايات المتحدة .
 - ٣- الاحتفاظ بصيغة الامن الجماعي مع دول مجلس التعاون الخليجي .
- وقد تباينت الأوزان النسبية لهذه الركائز الثلاث حسب طبيعة التهديدات الماثلة أمام المملكة، ويُعد بناء قوات مسلحة فاعلة حجر الزاوية في الدفاع عن أمن المملكة في حين إن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يساعد على تعزيز القدرات العسكرية الجماعية لدول المجلس في مواجهة التهديدات

الإقليمية المنخفضة والمتوسطة الحدة. وهذا ما برز لنا بشكل جلي في قمع الاحتجاجات في البحرين.

أما الروابط الدفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية فإن قيمتها الحقيقية تبرز بوضوح في مواجهة التهديدات الجسيمة من الدول الإقليمية الأقوى خاصة وإيران^(١٧).

ومن هنا تظهر أهمية المتغير الأمني في عملية صنع السياسة الخارجية من خلال التهديدات التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية على المملكة، فالقدرات المحتملة للسعودية على إنتاج الموارد النفطية في القرن الحالي ومدخراتها المالية تعطي هذه الدولة أهمية اقتصادية وسياسية تفوق بكثير إمكاناتها السكانية في استيعاب الواردات المالية، وتفوق قدرتها العسكرية المحدودة بالدفاع عنها وتحقيق أمنها، وفي الوقت نفسه فإن مواردها الاقتصادية الهائلة وضعف العوامل الأخرى المذكورة تجعل المملكة هدفا مكشوفاً وضعيفاً أمام القوى الإقليمية والدولية^(١٨).

وهذا الانكشاف فضلاً عن سهولة التواصل المعلوماتي بنقل فوبيا التغير بين البلدان العربية خاصة وإن المملكة كما وضحنا تضم بن جنابات التكوين السكاني عناصر الرفض لنظام الحكم . الامر الذي جعل المملكة تواكب الدعم القطري للتغير في البلدان العربية للمحافظة على الركيزة الثالثة لاستراتيجيتها الامنية.

٤- الضغوط الدولية

تعرضت المملكة إلى مزيد من الضغوط الأمريكية للمطالبة بإدخال إصلاحات سياسية وقد عبّر عن هذه التوجهات الرئيس الأمريكي جورج بوش في أكثر من مناسبة وذلك في إطار استراتيجية الولايات المتحدة لدعم الديمقراطيات، ففي

خطاب له في السادس من تشرين الثاني عام ٢٠٠٣، إذ قدم فيه مقارنة جديدة للمنطقة ملفتا النظر إلى ستين عاما من الدعم للدكتاتوريات في الشرق الأوسط التي لم توفر الأمن للأمريكيين، وقد أعاد الرئيس جورج بوش تجديد دعوته في قمة الناتو المنعقدة في اسطنبول في حزيران عام ٢٠٠٤، حيث شدد على أن قمع الاحتجاج الداخلي يفضي إلى زيادة وتيرة التطرف، وكان يشير في ذلك إلى أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة^(١٩)، خاصة في دول الخليج العربي وتحديدًا المملكة التي خصها بوش في خطابه عن حالة الاتحاد أمام الكونغرس في ٢-٢-٢٠٠٥ بقوله ((الحكومة السعودية بإمكانها أن ترسخ زعامتها في المنطقة من خلال تنامي دور شعبها في تحديد مستقبله))^(٢٠)، وكأنه يدرك سلفاً بان انكسار السياسة الخارجية السعودية مرده ضعف السياسة الداخلية لها وبالتالي فهي لم تعد تمثل النموذج السياسي في المنطقة وهي بذلك لن تحظى بالدعم الأمريكي مما يجعل سياستها الخارجية ضعيفة الفاعلية بين المحيط الخارجي والعربي والإقليمي والدولي، كما ينطوي التصريح على حقيقة أن الولايات المتحدة رغم رضاها عن النهج السعودي الاقتصادي المتعلق بالخارج (النفطي تحديداً) إلا إن هذا النهج لن يكون مقابل ثمن مكافحة الإرهاب محلياً عبر بوابة الإصلاح السياسي - ولو كان الأمر بشكل متدرج. وجاء نهج الرئيس اوباما ليؤكد حقيقة التوجه الأمريكي الجديد الذي تحاول المملكة ان تواكبه بدعمها للتغيير في البلدان العربية دون ان يمتد هذا التغيير الى الداخل السعودي مستفيدة من التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة ، الذي تحاول ان تديمه عبر ارضاء الولايات المتحدة بدعم المملكة لعمليات التغيير في البلدان العربية.

الخاتمة

وإذا كانت هذه دافع الموقف السعودي فهناك ملاحظات اساسية ترد على هذا الموقف :

— فالمملكة تعاني من أزمة سياسية نابعة أساساً من مشكلات بنيوية في هيكل السلطة أدت إلى الاحتكار السياسي والديني وانعكست بالسلب على مصالح الشعب الذي لم يكن مساهماً في السلطة (إلا من ناحية صمته) في نتاج ما هو حاصل من فساد وسوء إدارة وتدهور علاقات مع الخارج العربي والدولي وتفاقم المشاكل المحلية وارتفاع من حقوق المواطن المادية والمعنوية. فالمشكلة الأساسية تكمن في الاستبداد السياسي المتصافح مع الاستبداد الديني، والذي أدى في مخرجاته إلى أزمة في العلاقة بين الدولة والمجتمع — ترى حكومة المملكة في استيفاء (النصاب الديني) ضرورة أساسية، أهم من ضرورة استيفاء نصاب العدل الاجتماعي الأمر الذي فرض على المملكة البروز بصورة حادة ضمن الواقع السياسي العام السائد حالياً في المنطقة العربية.

— هذا الاستخدام السياسي للدين وتحديد الحركة الوهابية جعل موقف المملكة من التغيير في البلدان العربية يميل باتجاه دعم عمليات التغيير. — لا يمثل الموقف السعودي الحالي رأي المؤسسة السياسية فقط بل هو رأي المؤسسة الدينية التي ترى بتوسيع الفكر الوهابي تنامياً لنفوذها. وهذا يناقض رأي الفكر الوهابي في الديمقراطية بأنها بدعة لا تصلح لحكم بلاد المسلمين ، وهذا يوضح لنا الجانب النفعي في موقف المملكة.

الهوامش:

- د. عبد العزيز بن محمد آل الشيخ : الاستراتيجية السعودية دراسة في ضل المتغيرات العالمية بعد احتلال العراق، ط١، دار جواثا للنشر ، بيروت ،لبنان، ٢٠١١، ص ٤٤٠.
- انظر احمد عدنان :السعودية البديلة ملامح الدولة الرابعة، التنوير للطباعة والنشر ، بيروت، ٢٠١٢، ص - ١٦٧-١٦٩.
- د. يسرى مهدي صالح حسين : السياسة الخارجية السعودية والمنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، مجدلوي للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، ٢٠١٢، ص ٣٣٢.
- نفس المصدر السابق، ص ٢٦٥.
- عبد الاله بلقزيز ،السعودية وقطر على ماذا تختلفان، منتديات الفكر العربي ٤- ١١ ٢٠١٢.
- د. يسرى مهدي صالح ، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.
- (٧) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥، (أبو ظبي: ٢٠٠٦)، ص ٢٨٨.
- (٨) د. غازي صالح النهار، السياسة الخارجية السعودية تجاه الولايات المتحدة بعد حربي الخليج العربي ١٩٨٠ - ١٩٩١، مجلة الدراسات الدولية ، بغداد ، مركز الدراسات الدولية، العدد ١٣، ٢٠٠١، ص ١٣٦.
- (٩) عمر فاروق السيد رجب، قوة الدولة دراسة جيوسراتيجية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٢)، ص ١٧٣-١٧٤.
- (١٠) د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، ط٥ (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٧)، ص ١٨٠.
- (١١) د. حسن حمدان العلوكيم، بيئة صنع القرار الخارجي السعودي، المجلة العربية للعلوم السياسية، بغداد ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، عدد ٧، ١٩٩١، ص ٥٠.
- (١٢) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٤، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٥.
- (١٣) مصلحة الإحصاءات العامة، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)، (الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٠٤)، ص ٣.
- (١٤) حسن أبو طالب، أسس صنع السياسة الخارجية السعودية، مجلة السياسة الدولية ، عدد ٩٠، ١٩٨٧، ص ٤٠-٤١.
- (١٥) د. مازن اسماعيل الرمضان، السياسة الخارجية دراسة نظرية، (بغداد: جامعة بغداد، ١٩٩١)، ص ١٨٨.

- (١٦) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، (القاهرة: ٢٠٠٣)، ص ٣٧٧.
- (١٧) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٧.
- (١٨) د. غازي صالح النهار، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩.
- (١٩) د. فؤاد إبراهيم، "الإصلاح وجدل الدخل والخارج ممانعة مبطنة أم رغبة مؤجلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.
- (٢٠) محمد علي الفايز، الرؤية الأمريكية تجاه ديمقراطية السعودية، مصدر سبق ذكره، ص ٤.